الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية
CÂMARA DE COMÉRCIO E INDÚSTRIA ÁRABE-PORTUGUESA

النشرة

ARAB@parcerias

WWW.CCIAP.PT

اغسطس 2026

الاخبار الرئيسية

القطاع المالي في البرتغال: ركيزة الاستقرار الاقتصادي وتمويل الاقتصاد والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية خلال 2025–2026

الحكومة البرتغالية تواصل خصخصة شركة الطيران TAP لجذب شريك استراتيجي دولي

البرتغال تنضم إلى المرحلة الثانية من صندوق التكنولوجيا الأوروبي لدعم الشركات الناشئة

قطاع الأحذية البرتغالي يعزز حضوره الدولي مع استمرار تصدير أكثر من 90% من الإنتاج

الحكومة البرتغالية تتوقع استمرار نمو الاقتصاد فوق متوسط الاتحاد الأوروبي في 2026

لقاء اقتصادي ودبلوماسي في لشبونة يفتح آفاقا جديدة للتعاون بين العراق والبرتغال.

AM LAW FIRM
READING BETWEEN THE LINES

الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية

تأسست عام 1977, وهي جمعية غير ربحية تعنى بتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البرتغال والدول الـ22 الأعضاء في جامعة الدول العربية.

تحظى الغرفة التجارية العربية البرتغالية باعتراف رسمي من جامعة الدول العربية, واتحاد الغرف العربية, والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، مما يعزز دورها المؤسسي والتمثيلي.

للمزيد من المعلومات, يرجى زيارة:

www.cciap.pt

صرح السيد جواكيم ميراندا سارمينتو، وزير الدولة والمالية بأن "البرتغال حققت في عام 2025 فائضا في الحسابات العامة بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ملياري يورو" - وهو ثاني أكبر فائض في تاريخ الديمقراطية البرتغالية. وأضاف أنه "لأول مرة منذ 16 عاما، انخفض الدين العام إلى ما دون 90% من الناتج المحلي الإجمالي، ليبلغ 89.7%"، مما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية ويخفض تكاليف خدمة الدين.

القطاع المالي في البرتغال: ركيزة الاستقرار الاقتصادي وتمويل الاقتصاد والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية خلال 2025–2026

يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد البرتغالي، نظرا إلى دوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتمويل الأسر والشركات، وإدارة المخاطر، وتوفير خدمات الدفع والتأمين وإدارة الأصول، إضافة إلى دوره في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وربط الاقتصاد البرتغالي بالأسواق الأوروبية والدولية. ويشمل القطاع النظام المصرفي، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والاستثمار، والمؤسسات المالية والوسطاء. وقد دخل القطاع عام 2026 من وضع أكثر متانة، بعد سنوات من إعادة هيكلة النظام المصرفي وتعزيز رأس المال والسيولة وتحسين جودة الأصول. وفي تقرير الاستقرار المالي الصادر في مايو 2026، أشار Banco de Portugal إلى أن القطاع المصرفي حافظ على مستويات قوية من الربحية ورأس المال والسيولة، رغم ارتفاع المخاطر المالية العالمية خلال الفترة الأخيرة.

وتكتسب قوة النظام المصرفي أهمية خاصة لأن البنوك تمثل القناة الرئيسية لتمويل الاقتصاد البرتغالي. فقد واصلت المؤسسات المصرفية خلال 2025 الاعتماد بدرجة كبيرة على الودائع المحلية كمصدر للتمويل، في وقت ارتفعت فيه مدخرات الأسر إلى مستويات قياسية. وبلغت ودائع الأسر حوالي 200.7 مليار يورو في ديسمبر 2025، بزيادة تقارب 7 مليارات يورو خلال عام واحد. ويعكس هذا التطور أهمية الادخار المحلي بالنسبة إلى استقرار النظام المالي، كما يوفر للبنوك قاعدة تمويل مستقرة يمكن استخدامها في تمويل القروض الموجهة إلى الأسر والشركات.

وفي الوقت نفسه، واصلت البنوك إعادة توزيع جزء من مواردها نحو الاستثمارات المالية. فقد بلغت قيمة محفظة الأوراق المالية لدى البنوك البرتغالية حوالي 166.3 مليار يورو في ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 38.6 مليار يورو مقارنة بديسمبر 2021. وأصبحت الأوراق المالية تمثل حوالي ثلث إجمالي أصول البنوك، وهي أعلى نسبة في السلسلة التاريخية المتاحة. كما أصبح الاستثمار في سندات الدين العام الأجنبية يمثل نحو 38% من إجمالي محفظة سندات الدين، وهو ما يعكس ارتفاع درجة اندماج البنوك البرتغالية في الأسواق المالية الدولية.

وتظهر قوة النظام المصرفي أيضا من خلال مستويات السيولة ورأس المال. فقد حافظت البنوك البرتغالية

أكد السيد لويس مونتينيغرو رئيس الحكومة البرتغالية في افتتاح "قمة الصناعة" في براغا (26 مايو 2026)، أن "هذا السياق من عدم اليقين وعدم الاستقرار غالبا ما يمثل أيضا سياقا للفرص"، مضيفا أن البرتغال "تملك كل المقومات لتكون نموذجا للاستقرار والمعرفة والأداء وجذب واستضافة الاستثمارات." وشدد على أن النمو الاقتصادي يتطلب إصلاحات هيكلية ترتكز على التنافسية والابتكار وتثمين العمل وخفض تكاليف السياق بالنسبة للشركات. كما وصف خفض العبء الضريبي على العمل والشركات بأنه "تحول استراتيجي وبنيوي للبلاد..

أكد السيد ألفارو سانتوس بيريرا، محافظ بنك البرتغال في المنتدى العاشر للإشراف السلوكي المصرفي، أن "القطاع المصرفي له دور حاسم في تحقيق الأهداف العالمية للتحول المناخي والتنمية المستدامة، سواء من خلال تمويل الاقتصاد الأخضر أو دمج المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في منح الائتمان

على هوامش سيولة ورأسمال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية الأوروبية. ويؤكد تقرير الاستقرار المالي لعام 2026 أن ارتفاع مستويات رأس المال والسيولة خلال السنوات الماضية ساهم في تعزيز قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات والاستمرار في تمويل الاقتصاد. كما يواصل Banco de Portugal استخدام أدوات السياسة الاحترازية للتأكد من أن البنوك تمتلك هوامش رأسمالية كافية لمواجهة التغيرات في الدورة الاقتصادية.

ومن أهم المؤشرات التي تعكس تحسن جودة القطاع المصرفي انخفاض القروض غير العاملة. فقد بلغ معدل القروض غير العاملة حوالي 2.11% في الربع الأول من 2026، مقابل 2.12% في الربع الرابع من 2025 و2.35% في الربع الأول من 2025. ويعني ذلك أن نسبة القروض المتعثرة واصلت الانخفاض مقارنة بالعام السابق، وهو تطور إيجابي بالنسبة إلى استقرار البنوك وقدرتها على منح ائتمان جديد. كما أن انخفاض القروض المتعثرة يقلل الحاجة إلى تكوين مخصصات كبيرة ويعزز قدرة البنوك على تحقيق الأرباح.

ويؤدي القطاع المالي دورا أساسيا في تمويل الأسر، وخاصة في سوق الإسكان. ويظل الائتمان السكني أحد أكبر مكونات محافظ البنوك البرتغالية، في حين ارتبطت تطورات سوق العقارات خلال 2025 و2026 بتغير أسعار الفائدة والدخل المتاح للأسر والطلب من المستثمرين المحليين والأجانب. ويراقب Banco de Portugal سوق العقارات بصورة خاصة بسبب العلاقة الوثيقة بين أسعار المساكن والائتمان المصرفي. وفي هذا السياق، تساعد القواعد الاحترازية المتعلقة بنسبة القرض إلى قيمة العقار والدخل على الحد من المخاطر الناتجة عن ارتفاع المديونية العقارية.

ولا يقتصر دور القطاع المالي على تمويل الأسر، بل يمثل أيضا أداة رئيسية لتمويل الشركات البرتغالية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويكتسب ذلك أهمية في اقتصاد يتميز بوجود عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل المصرفي. وتتيح قوة البنوك من حيث السيولة ورأس المال إمكانية استمرار الائتمان الموجه إلى الاستثمار ورأس المال العامل، وهو أمر ضروري لرفع الإنتاجية ودعم التحول الرقمي والأخضر وتعزيز القدرة التنافسية للشركات البرتغالية.

وتؤكد توقعات Banco de Portugal أن الاقتصاد البرتغالي يواصل النمو خلال 2025 و2026، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.9% في 2025 و2.2% في 2026 وفق توقعات أكتوبر 2025. ومن شأن استمرار النمو الاقتصادي أن يدعم الطلب على التمويل والاستثمار والخدمات المالية، بينما يستفيد القطاع المالي بدوره من توسع النشاط الاقتصادي.

وتؤكد توقعات Banco de Portugal أن الاقتصاد البرتغالي يواصل النمو خلال 2025 و2026، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.9% في 2025 و2.2% في 2026

أصدر بنك البرتغال تقرير الاستقرار المالي لشهر مايو 2026, مشيرا إلى أن "مخاطر الاستقرار المالي تصاعدت مؤخرا", نتيجة التوترات الجيوسياسية واحتمال حدوث تصحيح حاد وغير منظم في الأسواق المالية, إضافة إلى تأثير صدمة مناخية على بعض المناطق في البرتغال مطلع العام. ورغم ارتفاع المخاطر, أكد البنك أن الإجراءات الاحترازية الكلية, وفي مقدمتها رفع CCyB إلى 0.75%, تعزز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات, مع مواصلة مراقبة المخاطر والاستعداد لتعديل الإجراءات عند الحاجة

وفق توقعات أكتوبر 2025. ومن شأن استمرار النمو الاقتصادي أن يدعم الطلب على التمويل والاستثمار والخدمات المالية, بينما يستفيد القطاع المالي بدوره من توسع النشاط الاقتصادي.

ومن الناحية الاحترازية, عزز Banco de Portugal قدرة القطاع على مواجهة الصدمات من خلال أدوات رأس المال المضادة للدورة الاقتصادية. ويهدف هذا الإطار إلى تكوين احتياطيات رأسمالية خلال فترات النمو يمكن استخدامها عند حدوث أزمة أو انكماش اقتصادي, بما يسمح للبنوك بمواصلة تمويل الأسر والشركات بدلا من تقليص الائتمان بصورة حادة. ويعكس ذلك انتقال السياسة المالية من التركيز فقط على معالجة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء هوامش وقائية مسبقة.

ويشكل قطاع التأمين كذلك أحد المكونات المهمة للقطاع المالي البرتغالي. وتؤدي شركات التأمين دورا مزدوجا يتمثل في حماية الأسر والشركات من المخاطر, وتعبئة المدخرات واستثمارها في الأسواق المالية. ووفق Autoridade de Supervisão de Seguros e Fundos de Pensões (ASF), بلغت النتيجة الصافية المؤقتة لقطاع التأمين 654 مليون يورو في 2025, في تحسن مقارنة بالعام السابق. كما بلغت نسب تغطية متطلبات رأس المال في ديسمبر 2025 حوالي 213% لمتطلبات رأس مال الملاءة SCR و557% لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال MCR, وهو ما يعكس هوامش ملاءة قوية.

وتكتسب صناديق التقاعد والاستثمار أهمية إضافية لأنها توفر مصادر تمويل طويلة الأجل للاقتصاد وتساعد على تنويع مصادر الادخار خارج النظام المصرفي. وتعمل السلطات البرتغالية على تطوير هذه المجالات بهدف زيادة الادخار طويل الأجل وتحويل جزء أكبر من مدخرات الأسر إلى استثمارات منتجة. وقد أكدت ASF في مؤتمرها لعام 2026 أهمية تحويل الادخار إلى أداة استراتيجية, مع التركيز على التعاون بين الحكومة والجهات الرقابية وقطاع التأمين لتطوير الادخار المستدام طويل الأجل.

وتبرز أهمية القطاع المالي البرتغالي بصورة أكبر عند دراسة علاقته بالاستثمار الأجنبي. فالانفتاح المالي يمثل أحد أهم عناصر النموذج الاقتصادي البرتغالي، إذ تستفيد

صرح السيد غابرييل برناردينو, رئيس هيئة الإشراف على التأمين وصناديق التقاعد (ASF) في مؤتمر ASF لعام 2026 تحت شعار "الادخار الهادف", بأن "مدخرات البرتغاليين يجب أن توضع في خدمة مستقبلهم وتقدم البلاد. يجب أن تولّد دخلًا كريمًا عند التقاعد ورأس مال صبورًا للاقتصاد.

وافق مجلس الوزراء البرتغالي ، في اجتماعه بتاريخ 30 يوليو 2026، على مشروع قانون بإنشاء "مساهمة التضامن المؤقتة على قطاع النفط"، تُفرض على الأرباح الاستثنائية لشركات الاستخراج والتكرير المحققة في عام 2026، على أن تُخصص عائداتها لدعم الأسر المتضررة من ارتفاع أسعار الوقود وللاستثمار في كفاءة الطاقة.

البلاد من عضويتها في الاتحاد الأوروبي ومن حرية حركة رؤوس الأموال ومن اندماجها في السوق المالية الأوروبية. ويساهم الاستثمار الأجنبي في توفير رأس المال للمشروعات، وزيادة المنافسة، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتطوير سلاسل القيمة، وفتح أسواق جديدة أمام الشركات الموجودة في البرتغال.

وتظهر البيانات الرسمية لـBanco de Portugal الحجم الكبير لرأس المال الأجنبي الموجود في الاقتصاد البرتغالي. فقد بلغ رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي في البرتغال حوالي 213.7 مليار يورو في نهاية 2025، وهو ما يعادل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس هذا الرقم درجة الاندماج العالية للاقتصاد البرتغالي في الاقتصاد العالمي، كما يؤكد أن البرتغال أصبحت قاعدة مهمة للشركات والمستثمرين الدوليين الذين يستهدفون السوق الأوروبية. وتؤكد بيانات Banco de Portugal استمرار تدفقات الاستثمار المباشر خلال 2026.

ولا يقتصر تأثير الاستثمار الأجنبي على الشركات الصناعية أو العقارية، بل يمتد بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى القطاع المالي. فالشركات الأجنبية التي تستثمر في البرتغال تحتاج إلى حسابات مصرفية وتمويل محلي وخدمات دفع وإدارة نقدية وتأمين وإدارة مخاطر، كما تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى خدمات مرتبطة بالتجارة الدولية والتحويلات والاستثمار. وبالتالي، فإن زيادة الاستثمارات الأجنبية توسع قاعدة عملاء المؤسسات المالية وتخلق طلباً على منتجات مالية أكثر تخصصا.

كما أن انفتاح القطاع المالي البرتغالي يسمح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في أسواق الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية. وفي نهاية 2025، كان المستثمرون غير المقيمين يمتلكون حوالي 47% من الدين العام البرتغالي، وهو مؤشر واضح على ارتباط سوق الدين البرتغالية بالمستثمرين الدوليين. وتوفر هذه المشاركة مصدرا مهما لتمويل الدولة، لكنها في الوقت نفسه تعني أن السوق البرتغالية تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة العالمية وشهية المستثمرين للمخاطر. ومن ثم فإن الاستقرار المالي يمثل شرطا ضروريا للحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب.

وبوجه عام، يمكن اعتبار القطاع المالي البرتغالي أحد القطاعات التي استفادت من عملية إعادة الهيكلة والإصلاح التي شهدها الاقتصاد خلال السنوات الماضية. فقد تحسنت جودة الأصول، وارتفعت قدرة البنوك على امتصاص الصدمات، واستقرت قاعدة الودائع، بينما تطورت قطاعات التأمين وصناديق الاستثمار. وفي الوقت نفسه، أصبح القطاع أكثر انفتاحاً على المستثمرين والأسواق الدولية، وهو ما يتيح فرصاً إضافية للنمو والتمويل والاستثمار. وبالتالي، يمكن القول بأن القطاع المالي البرتغالي لا يعتبر مجرد نظام مصرفي يوفر القروض والودائع، بل أصبح جزءا أساسيا من استراتيجية الاقتصاد البرتغالي للانفتاح الدولي وجذب الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية.

البرتغال | ارتفاع الصادرات والواردات في يونيو 2026

سجلت صادرات السلع في يونيو 2026 نموا سنويا اسميا بنسبة 10.0%, بينما سجلت الواردات نموًا بنسبة 19.6%, وذلك وفق أحدث نشرة إحصاءات التجارة الدولية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 7 أغسطس 2026. وتعكس هذه الأرقام تسارعا ملحوظا في وتيرة التبادل التجاري الخارجي للبرتغال مقارنة بالأشهر السابقة, حيث تشير البيانات إلى أن نمو الواردات فاق بشكل كبير نمو الصادرات خلال هذا الشهر, مما قد يعكس ارتفاع الطلب الداخلي على السلع المستوردة, بما في ذلك احتمال تأثير أسعار الطاقة والمواد الأولية على فاتورة الواردات.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (INE)

البرتغال | بنك البرتغال يبقي على توقعات نمو بنسبة 1.8% لعام 2026

أصدر بنك البرتغال, في 15 يونيو 2026, النشرة الاقتصادية الدورية, مبقيا على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 1.8% لعام 2026, مع توقع تباطؤ إلى 1.6% في 2027 ثم عودته إلى 1.8% في 2028 - وهي نفس التوقعات الصادرة في نشرة مارس السابقة. وأشار البنك المركزي إلى أن هذه التوقعات مشروطة بارتفاع أسعار النفط, وارتفاع حالة عدم اليقين, وتشديد الظروف المالية, وتباطؤ الطلب الخارجي, في حين أن سوق العمل لا يزال قويا, والصناديق الأوروبية تنشط الاستثمار, ولا تزال التوجهات المالية للحكومة توسعية. كما تمت مراجعة توقعات التضخم بالارتفاع إلى 3.1% في 2026 (بزيادة 0.3 نقطة مئوية عن توقعات مارس), على أن يعود قريبا من 2% بحلول 2028, مع الإشارة إلى أن المخاطر الرئيسية على هذه التوقعات مرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط.

المصدر: بنك البرتغال

البرتغال | الحكومة تطلق استراتيجية صناعية خضراء لجذب الاستثمار

أعلنت وزارة الاقتصاد والتماسك الإقليمي, بالتنسيق مع وزارة البيئة والطاقة, في بيان مشترك أواخر يونيو 2026, عن إطلاق استراتيجية صناعية خضراء تهدف إلى الاستفادة من الميزات التنافسية للبرتغال - وعلى رأسها الطاقة المتجددة, وتكاليف الطاقة التنافسية, والموقع الجغرافي الاستراتيجي, والقدرة الصناعية القائمة, , وأيضا والكفاءات المؤهلة - لجذب استثمارات جديدة في قطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وتتضمن الاستراتيجية تحديد سلاسل القيمة ذات الأولوية وتقييم إمكاناتها في مجال إزالة الكربون, فضلا عن رصد فرص الاستثمار التكنولوجي والصناعي المرتبطة بالتصنيع الأخضر, وتقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والطاقية لهذا التحول, وتحديد أبرز المعوقات التنظيمية والمالية والبنيوية, إلى جانب التدابير الكفيلة بتسريع الانتقال الطاقي.

المصدر: حكومة البرتغال

البرتغال | مجلس الوزراء يوافق على مساهمة مؤقتة على أرباح قطاع النفط

وافق مجلس الوزراء البرتغالي, في اجتماعه المنعقد بمقر الإقامة الرسمية لرئيس الوزراء بتاريخ 30 يوليو 2026, على مشروع قانون يقضي بإنشاء "مساهمة التضامن المؤقتة على قطاع النفط", ذات طابع استثنائي, تفرض على الأرباح الاستثنائية (الفائضة عن المعدل) لشركات استخراج وتكرير النفط المحققة خلال عام 2026. وينص مشروع القانون على فرض نسبة ضريبية على الجزء من الأرباح الذي يتجاوز متوسط نتائج العامين السابقين, على أن تخصص العائدات الناتجة عن هذه المساهمة لدعم الأسر والقطاعات الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار الوقود, وكذلك لتمويل استثمارات في مجالي كفاءة الطاقة وإزالة الكربون عن الاقتصاد, بهدف الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

المصدر: مجلس الوزراء / حكومة البرتغال

البرتغال | وكالة AICEP تسجل رقما قياسيا تاريخيا في الاستثمار خلال 2025

أعلنت وكالة AICEP البرتغالية تسجيل مستوى قياسي من الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب خلال 2025, بقيمة 3.58 مليار يورو, بدعم من حوافز بلغت 803 ملايين يورو. وساهمت الاستثمارات في خلق 6,600 وظيفة جديدة, وتحقيق رقم أعمال سنوي متوقع قدره 3.02 مليار يورو, إلى جانب صادرات بقيمة 2.58 مليار يورو سنويا. ومن أبرز المشاريع CALB Topsoe Battery Materialsg في سينش, ضمن تطوير سلسلة متكاملة لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية في البرتغال.

المصدر:الوكالة البرتغالية للاستثمار والتجارة الخارجية

سمر نويرة تبحث تعزيز التعاون مع الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية لدعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية

في إطار جهودها لتعزيز الشراكات الدولية وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي، أجرت السيدة سمر نويرة، مديرة التسويق بـ AM Law Firm، تواصلا رسميا مع السيد عادل داروغة، مدير قسم العلاقات الدولية بالغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية، وذلك على خلفية التواصل الايجابي الذي جاء في سياق المشاركة في منتدى مصر–البرتغال للأعمال والاستثمار 2026. ويأتي هذا التواصل في سياق حرص AM Law Firm على توطيد علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية والتجارية الدولية، بما يسهم في دعم المستثمرين وتعزيز فرص التعاون بين مجتمع الأعمال في مصر والبرتغال. وخلال التواصل، استعرضت السيدة سمر نويرة الخبرات القانونية التي يتمتع بها AM Law Firm، باعتباره أحد المكاتب القانونية الرائدة في مصر والشرق الأوسط، بخبرة تتجاوز ثمانية عشر عاما في تقديم الخدمات القانونية والاستشارية للشركات المحلية والدولية، إضافة إلى حضوره الإقليمي من خلال مكاتبه في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. كما سلطت الضوء على الدور الذي يقوم به المكتب في دعم المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات، من خلال تقديم حلول قانونية متكاملة تشمل تأسيس الشركات، والاستثمار، والاندماج والاستحواذ، والتحكيم التجاري الدولي، والتقاضي، وحماية الملكية الفكرية، والامتثال والحوكمة، فضلاً عن تقديم الاستشارات القانونية المتخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وأكدت سمر نويرة أن بناء جسور التواصل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية يمثل أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية AM Law Firm، انطلاقا من ايمان المكتب بأن توفير الدعم القانوني المتخصص يعد عنصرا أساسيا في تعزيز بيئة الاستثمار وتشجيعالشركات على التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية. واختتم التواصل بالتأكيد على أهمية استمرار الحوار بين الجانبين، واستكشاف فرص التعاون التي من شأنها دعم مجتمع الأعمال، وتيسير التواصل بين المستثمرين، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والبرتغال، بما يحقق المصالح المشتركة ويفتح آفاقا جديدة للتعاون المستقبلي

الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية تهنئ المملكة المغربية بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد للمملكة المغربية، تتقدم الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية بأصدق التهاني وأطيب التبريكات إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وإلى الشعب المغربي، راجية للمملكة المغربية دوام التقدم والازدهار والاستقرار. ويشكل هذا اليوم الوطني المجيد كذلك مناسبة للإشادة بما حققته المملكة المغربية من مسيرة متميزة في مجالات التنمية الاقتصادية، والتحديث، وتعزيز حضورها على الساحة الدولية، بما رسخ مكانتها شريكا استراتيجيا مرموقا، ومركزا إقليميا مهما للاستثمار والتعاون. وتؤكد الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية التزامها بمواصلة دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البرتغال والمملكة المغربية والعالم العربي، وتشجيع المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الابتكار، وتوطيد الشراكات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وبهذه المناسبة الوطنية الغالية، تجدد الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية أصدق تمنياتها للمملكة المغربية بدوام التقدم والازدهار، وتتقدم إلى الشعب المغربي بأطيب التهاني وأخلص الأمنيات بمزيد من النجاح والرخاء.

Laboratórios Edol

الاسم التجاري: Laboratórios Edol
العنوان: Rua Casal do Canas, 6
الرمز البريدي: 2790-204
الموقع: كارناشيد
الدولة: البرتغال
الهاتف: 130 158 214
القطاع: الصحة والمنتجات الصيدلانية
القطاع الفرعي: الصحة والمنتجات الصيدلانية
الخدمات والمنتجات:تصنيع الأدوية
نوع النشاط: مصنِع | مصدِر
الموقع :https://edol.pt/

Flor de Carmim

الاسم التجاري: Flor de Carmim
العنوان: Travessa da Cruz da Rocha, 3, الطابق الرابع
الرمز البريدي:1200-642
الموقع: لشبونة
الدولة: البرتغال
الهاتف: 111 404 914
القطاع:تجارة الجملة والتجزئة
القطاع الفرعي:تجارة الجملة والتجزئة
الخدمات والمنتجات: تصميم وإنتاج للديكور
نوع النشاط: منتج
الموقع : https://flordecarmim.com/en

Leirimetal, S.A

الاسم التجاري: Leirimetal, S.A
العنوان:Av. 5 de Outubro, 21-2°
الرمز البريدي:2560-270
الموقع: تورش فيردش و ليريا
الدولة: البرتغال
الهاتف :430 800 244
القطاع:التصميم والبناء
القطاع الفرعي: التصميم والبناء
الخدمات والمنتجات: التصميم والبناء
نوع النشاط: مصنِع | مصدِر
الموقع: https://www.leirimetal.com/

Amorim Cork Solutions, S.A

الاسم التجاري: Amorim Cork Solutions, S.A
العنوان: Rua de Meladas, 105
الرمز البريدي: 4535-186
الموقع: موزيلوش
الدولة: البرتغال
الهاتف: 100 419 227
القطاع: العزل باستخدام الفلين
القطاع الفرعي: العزل باستخدام الفلين
الخدمات والمنتجات: منتجات العزل الفلينية
نوع النشاط: مصنع
الموقع:https://amorimisolamentos.com/

التاريخ : 17 إلى 19 سبتمبر 2026
المكان:إكسبونور -بورتو
الحدث: Ceranor
النشاط: الديكور
الموقع : https://exponor.pt/ceranor

التاريخ : 5 سبتمبر 2026
المكان:اشبونة
الحدث: Ecovillage Summit
النشاط: البيئة
الموقع : https://ecovillagelisboa.com/

التاريخ : 23 إلى 26 سبتمبر 2026
المكان:اشبونة
الحدث: Portugal Football Summit
النشاط: الرياضة
الموقع portugalfootballsummit.com

التاريخ: 17 إلى 20 سبتمبر 2026
المكان: إكسبونور -بورتو
الحدث : Portojóia
النشاط: الصياغة والمجوهرات
الموقع: https://exponor.pt/portojoia

التاريخ: 23 إلى 24 سبتمبر 2026
المكان: إكسبونور -بورتو
الحدث: Expoprocessos
النشاط: التكنولوجيا
الموقع https://expoprocessos.com/

التاريخ: 23 إلى 24 سبتمبر 2026
المكان: إكسبونور -بورتو
الحدث :ENERH2O
النشاط: الطاقة
الموقع https://www.enerh2o.com/

التاريخ: 24 إلى 26 سبتمبر 2026
المكان: إكسبونور -بورتو
الحدث : Homeing
النشاط: تصميم الديكور الداخلي
الموقع: https://exponor.pt/homeing

التاريخ: 21 إلى 24 أكتوبر 2026
المكان: إكسبونور -بورتو
الحدث : FIMAP
النشاط: الالات الصناعية
الموقع: https://exponor.pt/fimap

التاريخ: 2 إلى 5 اكتوبر 2026
المكان: إكسبونور -بورتو
الحدث : autoClássico
النشاط: السيارات
الموقع: https://exponor.pt/autoclassico

الجهة : شركة AGERE
المرجع : 5346862026
المجال : المعلوميات
الموضوع : اقتناء مراكز بيانات مصغرة
النشر : 03-08-2026
الموعد النهائي : 02-09-2026
فتح العطاء : -
الموقع : https://ted.europa.eu/

الجهة : شركة Municipia
المرجع : 5369892026
المجال : الآلات والمعدات
الموضوع : اقتناء الحافلات
النشر : 03-08-2026
الموعد النهائي : 03-09-2026
فتح العطاء : -
الموقع : https://ted.europa.eu/

الجهة : الوحدة المحلية للصحة في براغا
المرجع : 5349222025
المجال : القطاع الصحي
الموضوع : اقتناء أكياس تغذية قياسية
النشر : 03-08-2026
الموعد النهائي : 03-09-2026
فتح العطاء : -
الموقع : https://ted.europa.eu/

الجهة : بلدية سانتا ماريا دا فييرا
المرجع : 5347032026
المجال : التجهيز
الموضوع : تأجير تجهيزات إنارة عيد الميلاد
النشر : 31-07-2026
الموعد النهائي : 04-09-2026
فتح العطاء : -
الموقع : https://ted.europa.eu/

الجهة : المعهد البوليتكني بكويمبرا
المرجع : 5561812024
المجال : خدمات
الموضوع : شراء خدمات السفر
النشر : 11-08-2026
الموعد النهائي : 06-09-2026
فتح العطاء : -
الموقع : https://ted.europa.eu/

الجهة : بلدية لولي
المرجع : 5359822026
المجال : الآلات والمعدات
الموضوع : اقتناء شاحنة إطفاء
النشر : 03-08-2026
الموعد النهائي : 07-09-2026
فتح العطاء : -
الموقع : https://ted.europa.eu/

تعمل الغرفة التجارية والصناعية العربية-البرتغالية (CCIAP) كجسر مؤسسي وقطاعي بين البرتغال والعالم العربي، حيث تدعم التدويل، والاستثمار، والحوار الاقتصادي.

الموقع: شارع فونش بيريرا د ميلو رقم 19 – الطابق الثامن، شقة يمنى، 1050-116 لشبونة – البرتغال
الهاتف: +351213 138 100
الايميل: info@cciap.pt
الموقع الالكتروني: www.cciap.pt

جميع الحقوق محفوظة © 2026 الغرفة التجارية والصناعية العربية-البرتغالية